مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.73].

السياسة الجبائية ومتغيرات الفعل المجتمعي في الفترة السعدية

سليمان ازوير
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة ابن طفيل
القنيطرة – المملكة المغربية

مُلَخّص

المصادر المتوفرة التي تناولت الظروف والعوامل التي ساهمت في قيام الدولة السعدية، ركزت بشكل كبير على النسب الشريف والفعل الجهادي كعنصرين أساسيين كانا لهما الفضل الكبير في بناء المشروعية السياسية والاجتماعية للدولة بدعم من مؤسسة الزاوية، وهذه حقيقة تاريخية لا مجال لتجاوزها . لكن هناك عامل آخر ساهم بقوة ليس فقط في بناء هذه المشروعية كعنصر ثالث، بل في هدمها كمرتكز أساسي؛ وهو السياسة الجبائية للدولة السعدية طيلة مسارها من البداية الأولى إلى نهايتها . فاقتصارها منذ البداية على ما هو شرعي، جعلها تستمد قوة تأثيرها من العمق الديني المشكِّل للوعي المجتمعي من خلال قيامها بإسناد مرتكزي النسب الشريف والجهاد، لخلق قوة دافعة اجتازت بالدولة الناشئة مرحلة البداية الخطرة، لكن سرعان ما تم التخلي عن البعد الشرعي، لتصبح السياسة الجبائية سببًا غير مباشر في الهدم التدريجي لأركان الدولة السعدية . أية علاقة بنيوية يمكن استجلاؤها عبر سبر المصادر التي تناولت مسار الدولة السعدية منذ قيامها إلى اضمحلالها وزوالها؛ بين السياسة الجبائية في علاقتها بالدين كفاعل مركزي بكل عمقه المجتمعي، والدولة المستمدة لمشروعيتها من البعد الديني بكل تفرعاته، ثم المجتمع المغربي الذي كان في معظمه منقادًا لمؤسسة الزاوية التي أظهرت منذ البداية قدرتها على توجيهه وقيادته؟ وبين الانهيار السريع للدولة بعد مرحلة أحمد المنصور؟

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ١٠ مارس ٢٠٢٤
تاريخ قبول النشر: ١٤ أبريل ٢٠٢٤

كلمات مفتاحية:

الأسرة السعدية؛ المشروعية؛ السياسة الجبائية؛ النائبة؛ النسب الشريف

معرِّف الوثيقة الرقمي:

10.21608/kan.2024.273653

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

سليمان ازوير. "السياسة الجبائية ومتغيرات الفعل المجتمعي في الفترة السعدية".- دورية كان التاريخية.- السنة السابعة عشرة- العدد الرابع والستون؛ يونيو ٢٠٢٤. ص ١١٢ – ١٢٤.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: slimane.zouair@uit.ac.ma
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورِيةُ كَان التَّارِيخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَة

قبيل وصول السعديين إلى الحكم عرف المغرب مرحلة من عدم الاستقرار على جميع المستويات؛ السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فالدولة الوطاسية وصلت حدًا من الضعف فقدت فيه الكثير من مقومات الحكم، والمغرب في عهدها انشطر وتجزأ إلى إمارات مستقلة متنافرة، وفقد الكثير من مدنه الساحلية والسهول المحيطة بها بفعل التدخل الإيبيري.

العثمانيون في الشرق لا يخفون نواياهم في المزيد من التمدد نحو الغرب، بعدما استتب لهم الأمر في جميع البلاد العربية حتى الحدود الشرقية للمغرب؛ بل أصبح يخطب باسمهم من على المنابر في العاصمة فاس. العديد من المصادر والدراسات الحديثة تؤكد أن الدولة السعدية ظهرت منذ البداية بمظهر المنقذ الأخير للمغرب من السقوط والفتن المحيطة، وأسست مشروعيتها عبر مؤسسة الزاوية المستأثرة حينها بالفعل الديني، المتحكمة في الفعل المجتمعي. أية علاقة بنيوية يمكن استجلاؤها عبر سبر المصادر التي تناولت مسار الدولة السعدية منذ قيامها إلى اضمحلالها وزوالها؛ بين السياسة الجبائية في علاقتها بالدين كفاعل مركزي بكل عمقه المجتمعي، والدولة المستمدة لمشروعيتها من البعد الديني بكل تفرعاته، ثم المجتمع المغربي الذي كان معظمه منقادا لمؤسسة الزاوية التي أظهرت منذ البداية قدرتها على توجيهه وقيادته؟ وبين الانهيار السريع للدولة بعد مرحلة أحمد المنصور؟

المصادر والدراسات المتوفرة التي تطرقت إلى البداية الأولى لقيام الدولة السعدية، ركزت بشكل كبير على النسب الشريف والفعل الجهادي كعنصرين أساسيين كانا لهما الفضل الكبير في بناء المشروعية السياسية والاجتماعية للدولة بدعم من مؤسسة الزاوية، وهذه حقيقة تاريخية لا مجال لتجاوزها. لكن هناك عامل آخر ساهم بقوة ليس فقط في بناء هذه المشروعية كعنصر ثالث، بل في هدمها بشكل تدريجي كمرتكز أساسي؛ وهو السياسة الجبائية للدولة السعدية طيلة مسارها من البداية الأولى إلى نهايتها. فاقتصارها في البداية على ما هو شرعي، جعلها تستمد قوة تأثيرها من العمق الديني المشكِّل للوعي المجتمعي من خلال قيامها بإسناد مرتكزي النسب الشريف والجهاد، لخلق قوة دافعة اجتازت بالدولة الناشئة مرحلة البداية الخطرة، لكن سرعان ما تم التخلي عن الاقتصار على البعد الشرعي بعد ذلك، لتصبح السياسة الجبائية سببا غير مباشر في إسقاط المشروعية على مراحل، لتصل في النهاية إلى تفكك النظام السياسي للدولة السعدية بصفة نهائية.

إذا كان النسب الشريف للأسرة السعدية والفعل الجهادي الذي تبنته كسياسة عسكرية استراتيجية، مرتكزين أساسيين في بلورة المشروعية الاجتماعية للدولة السعدية إبان ظهورها، لم يكونا ذا تأثير كبير في صيرورتها بعد تثبيت وتنظيم الحكم وبناء المؤسسات، فإن الجباية وعلى عكس ذلك استمرت في التأثير من خلال ما أفرزته من تداعيات اجتماعية، كانت الزاوية دائما هي المُؤطِّر الرئيسي لها وللفعل المجتمعي بصفة عامة طيلة فترة حكم السعديين.

إن الموضوع الذي نحن بصدده يستمد صلابته من هذه النقطة بالذات؛ فالنسب الشريف والجهاد وإن شكلا دعامتين أساسيتين في بناء المشروعية السياسية والاجتماعية إبّان قيام الدولة السعدية، فلم يكن لهما دور بعد ذلك في زوالها واضمحلالها، بخلاف السياسة الجبائية التي بفعل المتغيرات الاستراتيجية المحيطة والمتزامنة، عرفت تحولات مهمة على مستوى المسار التي انتهجه السعديون، ابتدأت مع بداية حكم محمد الشيخ، ولم تنته مع وفاة أحمد المنصور، حيث كانت فاعلاً مبلوراً للموقف المجتمعي الذي لم تتخل عن تأطيره مؤسسة الزاوية في علاقته بالسلطة، وكانت من حين لآخر تظهر في شكل تأييد للثورات السياسية كثورة الناصر ،وابن قراقوش، لكن في عمقها كانت عبارة عن رفض غير مباشر للسياسة الجبائية، والممارسات السلطوية المرتبطة بها؛ لتظهر بشكل أكثر قوة بعد وفاة أحمد المنصور وبداية تفكك الدولة.

إن الاكتفاء في البداية بالجباية الشرعية كمورد مالي وحيد مصدره المجتمع، هو في الحقيقة عملية إسناد ذكية لمرتكزي النسب الشريف والجهاد، فشرف الانتساب لآل البيت عنصر قوي في تثبيت وتزكية ما رسخته الزاوية في ذهنية مجتمع يركن إلى كل ما له

ارتباط بالبداية المثالية لفجر الإسلام. واستراتيجية الجهاد عنصر آخر لا يقل قوة تبناه السعديون وتخلى عنه خصومهم في فترة حرجة من تاريخ المغرب، باعتباره ضرورة مقدسة تفرضه العقيدة الإسلامية.

كيف -إذن- ساهمت السياسة الجبائية الشرعية للدولة الناشئة التي انتهجها الشرفاء السعديون في بداياتهم في انجماع المجتمع المغربي حولهم والتحامه بهم ودعمهم بتأطير وتوجيه من الزاوية؟ وكيف انقلبت الأمور إلى النقيض تماما بعد فرض الضرائب الموسومة بغير الشرعية، والتشدد في تحصيلها، وفرض أخرى جديدة لم تكن معروفة من قبل، بل وتعميمها لتشمل الزوايا وشيوخها بعد تثبيت حكم الأسرة السعدية؟ ما الدور الذي قامت به السياسة الجبائية في هدم مشروعية الدولة السعدية تدريجيا بعد أن كانت مرتكزا مهما في بنائها؟

هذه الإشكالات الجوهرية تضع الباحث وجها لوجه أمام تاريخ استثنائي، ومرحلة عرف فيها المجتمع المغربي تحولات عميقة على مستوى ذهنيته الجماعية، حتى مع الاعتراف بقلة المصادر التي عالجت هذا الموضوع من هذا الجانب، لكن؛ ومن زاوية الاستقراء المُركَّز لما توفر منها، لن يُعدم الباحث استنتاجات مهمة في هذا الإطار.

أولاً: مسار التشكل وإكراهات البداية

كان المغرب عشية قيام الدولة السعدية، يتخبط في أزمات متعددة ومعقدة، ساهم في تأجُّجها بشكل كبير عجز السلطة السياسية، المتمثلة في الدولة الوطاسية عن مواجهة الأطماع الخارجية، وخاصة الاحتلال البرتغالي لمعظم السواحل المغربية الأطلسية، وكذا بعض الثغور على الواجهة المتوسطية.

إن الدولة الوطاسية في هذه الفترة كانت أضعف من أن تواجه التهديد المباشر للأراضي المغربية من طرف قوتين عظيمتين؛ الإمبراطورية البرتغالية من جهة، والدولة العثمانية من جهة أخرى. وقد نسمح لأنفسنا بالاعتقاد أن الدولة الوطاسية كانت أقل حظا من مختلف السلالات التي حكمت المغرب قبلها، لعدة اعتبارات أهمها التغيرات الجيواستراتيجية التي عرفها العالم خلال هذه الفترة التاريخية، والتي كان المغرب من أهم محاورها، وقد لا نبالغ إذا قلنا إن الوطاسيين كان حالهم سيكون أفضل لولا هذه المعطيات الميدانية.

يذكر "عبد الله العروي" في هذا الإطار أن القشتاليون باسبانيا، والدولة البرتغالية برعاية الكنيسة بعد سقوط غرناطة سنة ١٤٩٢م، اتفقا على اقتسام بلاد المغرب كمجال مشترك للتوسع، فيما يعرف باتفاقية "طوردسياس Tordesillas" سنة ١٤٩٤م.[١] بل قبل ذلك وفي أواخر العهد المريني كانت هناك عدة "بعثات استطلاعية برتغالية مشفوعة بمكاسب كبيرة، والتي نالت بدورها بركة العديد من المراسيم البابوية التي كان أهمها مرسوم "رومانوس بونتيفيكس Romanus pontifex" الصادر في ٨ يناير١٤٥٤."[٢] الأمر الذي يُظهر أن الهجوم الإيبيري على المغرب لم يكن هجوما بالصدفة، أو توسعا أملته دورات حضارية تاريخية كلاسيكية، بل سبقه ترتيبا مشتركا بين قوى إقليمية، على اختلاف الأهداف الاستراتيجية، وبمباركة الكنيسة ذات الحضور القوي بأوروبا في هذه الفترة، بل "قد كان الغزو الأجنبي للأراضي المغربية أعظم خطر هدد الوطاسيين منذ نشأة دولتهم، لأن البرتغال على الخصوص فتحوا عدة واجهات حربية بالمغرب في أوقات متقاربة وكانوا أعظم تسلحا وتنظيما، وهدد الإسبان بدورهم شمال المغرب، واحتلوا مليلية منذ سنة ١٤٩٦م"،[٣] بالإضافة إلى ما ورثته هذه الأسرة من تفتت وتشرذم لم تستطع القضاء عليه وإعادة توحيد المغرب تحت حكم مركزي واحد رغم المحاولات التي قام بها محمد الشيخ خاصة، وابنه أبو عبد الله البرتغالي لنفس الاعتبارات السالفة، "فقد احتفظت عدة مراكز باستقلال ذاتي كمراكش وتطوان وشفشاون، التي احتفظ بإدارة كل منها عائلة معينة يتوارث أفرادها رئاستها. ولم يكن هذا الاستقلال الذاتي بطبيعة الحال مما يحفظ للدولة هيبتها."[٤]

كان الإيبيريون بالإضافة إلى ذلك على علم بالأوضاع الداخلية للمغرب من خلال الأخبار التي كانت تأتي من غرناطة، "مأوى كل لاجئ أو ثائر أو غاضب على أحد حكام المغرب".[٥] وهكذا لم يعد من منفذ للمغرب على البحر إلا مدينة سلا على الواجهة الأطلسية، ومدينة تطوان على البحر الأبيض المتوسط.

وقد كان التوسع العثماني في المشرق واكتساحه لأراضي الجزائر سببا آخر في الارتباك الذي حصل على مستوى الأداء السياسي والعسكري العام للدولة الوطاسية، بحيث بعد القضاء على دولة بني زيان والاستيلاء على عاصمتهم تلمسان، أصبحت الدولة العثمانية على أعتاب مغرب الوطاسيين، ولم يعد خافيا أبدا نيتهم وتطلعهم إلى إخضاعه وضمه إلى الأراضي التي استولوا عليها في منطقة الشمال الإفريقي، وهكذا تم الاستيلاء على مدينة وجدة، وأصبح التواجد العثماني في المياه الإقليمية المتوسطية المغربية من خلال الأساطيل المتحركة والرابضة مسألة مألوفة.

هذه المستجدات الميدانية وضعت الدولة الوطاسية بين فكي قوتين عظيمتين، فمعظم السواحل الشمالية والغربية محتلة من طرف الإيبيريين، وشرق البلاد يكاد يخضع للدولة العثمانية، والسلطة المركزية تعجز بشكل تام عن المقاومة وبالتالي أضحت سياستها تتأرجح بين الخضوع للدولة العثمانية والدعاء للسلطان العثماني من على منابر العاصمة فاس، وبين إبرام اتفاقيات هدنة مع الإيبيريين لم تكن محط رضى وقبول من طرف مكونات المجتمع المغربي.

وكانت الحملات المتكررة للبرتغال والإسبان باتجاه الأراضي المحيطة أو القريبة من الثغور المحتلة، مصدر إزعاج وخوف مستمر، بالنظر إلى ما يرافقها من عمليات نهب وسلب وتقتيل، وما إلى غير ذلك من أعمال عدوانية، أدت في الأخير إلى إخلاء هذه الأراضي من أهاليها، إلا من بعض العملاء من أمثال "يحيى بن تاعفوفت"[٦] وغيره. وهو ما ستكون نتائجه كارثية على مستوى ديمغرافية المجال المحيط بهذه الثغور، وانعدام الاستقرار والأمن الذي سيساهم في اضطراب أحوال المغرب على جميع المستويات؛ من خلال تعطيل الزراعة بسبب "هجر الفلاحين لحقولهم" وانتقالهم "إلى مناطق أكثر أمنا ولو كانت جبلية"[٧].

وانعدم الأمن في طرق التجارة الداخلية والصحراوية والأسواق المرتبطة بهما، "ولا تكاد تنجو قافلة من الاعتداء عليها إما من طرف البرتغاليين والإسبان في المناطق القريبة من السواحل، أو من طرف البدو في المناطق الداخلية"[٨]. وتضررت تجارة المغرب الخارجية بشكل كبير وتدهورت بفعل الحظر الذي مارسه البرتغاليون والإسبان على الأوروبيين "خوفا من توريد الأسلحة له"[٩]. والأخطر من كل ما سلف ما أفرزته الكشوفات الجغرافية من نتائج كانت سببا في تحويل طرق التجارة مع السودان إلى المحيط الأطلنتي، واستفرادهم بها كبديل عن الطرق الصحراوية التي كان المغرب أحد أهم وسطائها، مما جعل الإسبان والبرتغال يدخلون في منافسة شديدة مع المغرب على مستوى الاستئثار بموارد هذه التجارة.

هذه الأزمات مجتمعة جعلت المغرب يدخل في مخاض عسير ومتعدد الأبعاد، فالأزمة مجتمعية بامتياز، حتى وإن كانت الأسباب ذات علاقة بما هو سياسي وضعف السلطة القائمة، لكنها عندما تحولت إلى مشكلة مسّت القطاعات الاقتصادية الحيوية، فقد أضحت أزمة اجتماعية مركبة، ساهمت في تقوية مواقع الزاوية على المستوى السياسي، بعد مسار لها بنفس تغلغليّ طويل في عمق المجتمع ووجدان الإنسان، وأصبحت تشكل قوة موازية حقيقية للدولة.

إن الإنسان المغربي في هذه الفترة التاريخية الحرجة، بقدر ما كان في حاجة إلى الاستقرار السياسي، كان في حاجة قصوى بالمقابل إلى الاستقرار الاجتماعي والأمني بمختلف أصنافه، وهوما كانت لتنجح الأسرة السعدية في إقناع المغاربة بإمكانية تحقيقه منذ البداية رغم كل الإكراهات المحيطة بدون دعم مباشر من الزاوية، وقد لا نجانب الصواب إن أكدنا أن السعديين في الأصل هم نتاج لقوة مؤسسة الزاوية وحضورها المجتمعي، انطلقت منها، ومتحت من معينها، واستفادت من دعمها في بدايات تأسيس الدولة.

كان المغرب أولاً أمام تحدي استرجاع الثغور المحتلة، ثم المحافظة على استقلالها في نفس الوقت، بفعل استمرار البرتغاليين في محاولاتهم لاحتلال مواقع جديدة في الجنوب والوسط والشمال؛ وثانيًا تحقيق الأمن الغذائي عشية المجاعة الرهيبة التي ضربت المغرب سنة ١٥٢١م، والتي لم يشهد لها المغرب مثيلا طيلة القرن السادس عشر الميلادي، لدرجة أن "يبيع بعض أهالي المغرب أنفسهم، وأولادهم للبرتغاليين لقاء لقمة العيش"[١٠]؛ وثالثًا التوحيد السياسي للبلاد التي

كانت منقسمة وموزعة عبر زعامات جهوية مستقلة؛ وهذه إكراهات وعقبات لا بد لها من موارد مالية لمجابهتها، وليس ممكنا منذ البداية بالنسبة لقوة ناشئة تستمد قوتها من الدين بكل أبعاده الاجتماعية سن ضرائب خارج ما هو شرعي، فالناس؛ أو بالأحرى أتباع الزوايا كانت إلى درجة ما مؤطرة من طرف الشيوخ بشكل يكاد يكون كاملاً حول أن الإصلاح لا يمكن تحقيقه إلا باتباع حرفي لما كان عليه الأمر في بدايات الإسلام المثالية، والشرفاء السعديون لن يُقبَل منهم أبدا تغيير ما هو شرعي بنقيضه، وإلا تزعزعت صورتهم التي شكلها شيوخ الزوايا في أذهان المجتمع، الأمر الذي نجده مدبجا غير ما مرة في مختلف المصادر والدراسات التي تعرضت بالإشارة إلى الانطلاقة الأولى للدولة السعدية، من كونها ركزت على أمرين اثنين: النسب الشريف والجهاد، كمرتكزين أساسيين لبناء مشروعية اجتماعية حقيقية. ولم يكن للمرتكز الجبائي إلا أن ينحو ضمن هذا المنحى، وتكتفي الدولة الناشئة بما هو شرعي منه انسجاما مع معطى الجهاد كذروة سنام الإسلام، والنسب المنتهي إلى آل البيت، وبالتالي تكتمل الصورة المثالية في أذهان الناس بالجباية الشرعية، إسنادًا وتدعيمًا وتزكية للأسرة السعدية الشريفة.

ثانيًا: مرتكزات المشروعية (النّسب الشريف، الجهاد، الضرائب الشرعية)

تؤكد كتب الحوليات التي تطرقت بالدراسة إلى فترة السعديين في بداية أمرهم، "أن الجهاد والنسب الشريف، كانا بمثابة الدعامتين الأساسيتين اللتين مكنتا الشرفاء السعديين من اكتساب المشروعية الاجتماعية، بفعل التأييد الكبير من الزوايا والقبائل السوسية".[١١]

إذا كان النسب الشريف مؤثر ضمني، ورئيسي في انصياع المجتمع القبلي، بتحريض من الزوايا ذات التأثير المباشر في احتضان الدولة الناشئة، فإن الجهاد بدوره كان له بعده القيمي الذي يمليه المعتقد الديني، المُؤطَّر بدوره من طرف الزوايا، على اعتبار–من جهة أولى- أن الجهاد له مركزيته في النصوص الدينية والتشريع الإسلامي، ومن جهة ثانية أن واقع الاحتلال الذي يرزأ تحته المغرب في هذه الفترة التاريخية يجعل من الجهاد سياسة ذات نتائج كبيرة على مستوى التعبئة المجتمعية في نصرة الأسرة السعدية. وليكتمل دور الزاوية في التحفيز المجتمعي وصياغة المشروعية، فلم يكن مطروحا أبدا أن نجد من يرفض أداء الجباية الشرعية، في ظل هذه الحماسة الدينية، لا سيما أنها بدورها لا تزال تلبس لبوس الواجب، والفريضة الدينية المشروعة.

هذه المعطيات المتكاثفة، كان لها الدور الحاسم في تحول السعديين من زعماء يقودون حركات جهادية تؤطرها الزوايا، وتدعمها الاندفاعات الشعبية، إلى قادة سياسيين يرأسون دولة لها مؤسسات سياسية وإدارية منظمة. وهذا ما أكدته سياسة "أبي عبد الله القائم بأمر الله" الذي "ما إن تلقى البيعة حتى هم إلى جمع الأموال لتجنيد الأجناد والنهوض بأعمال الجهاد".[١٢]

يقول الحسن الوزان: "فلما استلم الشريف أموالا باهظة لاستئجار هذا الجند واكتسب الخبرة اللازمة للبلاد، أعلن الدعوة لنفسه واستقل بالحكم".[١٣] ويؤكد "مارمول كاربخال" الأمر بقوله: "على إثر هذا النصر الذي كتب للشرفاء (بعد معركة أبي عقبة) هبَّ سكان المنطقة لمبايعتهم، ودفعوا إليهم المعونة والزكاة"[١٤]. بالتأمل في هذه الهَبَّة التي ذكرها "مارمول"، تتَّضح دوافعها؛ فهي هَبَّة للمبايعة ودفع المال، وحتما ليست إجبارية، بمعنى أنها لم تكن –وهذا ما هو ظاهر على الأقل من خلال المصادر- بفعل الإكراه والجبر، ولم يكن وراءها تنظيم إداري أو جباة يجمعونها من السكان، بل هو عمل –هَبَّة- تطوعي إرادي، دافعه الواجب (أداء الزكاة) والاعتراف بالفضل (بذل المعونة).

فإذا تبين أن الزكاة ومن منطلق عقدي، هي واجب يقوم به الأغنياء، تقتطع من أموالهم وتقدم إلى المستحقين لها، ويعتبر وقت الجهاد استثناء قد يلغى بموجبه حق هؤلاء المذكورين في الآية القرآنية: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[١٥]. وتصبح الدولة مستأثرة بالزكاة لتَحمُّل نفقات الجهاد، يقدمها السكان طواعية كما يفعلون دائما، التزاما بتعاليم الإسلام. فما الدافع القوي الذي يجعل المجتمع يقدم على بذل المعونة؟

إن الجباية بوصفها أحد أبرز الأسس الاقتصادية للدول عبر العصور، شكلت الأرضية الأساسية التي أولاها السعديون اهتماما زائدا منذ انطلاق حركتهم ضد الاحتلال الإيبيري، وبدء عملياتهم العسكرية ضد الوطاسيين؛ ليس فقط على مستوى النوعية والقيمة، أو السياسة المتبعة في الجبي؛ بل على مستوى الأهداف الكبرى من ورائها، التي كانت تختلف من سلطان إلى آخر، يتحكم فيها مدى حاجة الدولة الملحة إلى المصادر المالية، أو استغنائها النسبي بفعل الازدهار والتوسع الذي عرفته الدولة كما حدث في فترة أحمد المنصور بإلغائه لضريبة النائبة. كما يتحكم فيها مؤشر المشروعية المستمدة من الفئات المجتمعية وعلى رأسها رجال الزاوية وأتباعهم.

من المهم جدًا إعادة التأكيد في هذا الإطار على أن السياسة الجبائية في بداية قيام الدولة السعدية كانت تفتل بقوة في نفس حبل مرتكزي الجهاد والنسب الشريف، من حيث التأثير في الذهنية الجماعية للمغاربة، وهي ذهنية جعلتها الأزمات الاجتماعية والحضور الرمزي للزاوية في التفاصيل الدقيقة للمجتمع؛ متعطشة إلى كل ما له علاقة ببدايات الإسلام المثالية. ولهذا فالاقتصار في البداية على الجبايات الشرعية وحدها، متمثلة في الزكوات والأعشار، أنتج في المخيال الجماعي للمجتمع إبان هذه الفترة تصورا يرى أن الشرفاء السعديين يمثلون الإسلام الحقيقي ببعده التوارثي، وبالتالي فهم الأحق بقيادة المجتمع.

وبنظرة خاطفة ومركزة إلى مسار السعديين منذ انطلاق حركتهم إلى تثبيت حكمهم، مرورا بالانتصارات التي حققوها سواء ضد البرتغاليين أو الوطاسيين، وانتهاء بتوحيدهم للبلاد، تظهر الأهمية القصوى لهذه "المرتكزات الثلاث" في قيام الدولة السعدية.

ثالثًا: تعميم النائبة أو تعميم الرفض وفك الارتباط مع الزاوية

ضريبة النائبة في الأصل هي خراج فرضه من قبل عبد المومن بن علي الموحدي على سكان السهول، وتبعه بنوه على ذلك، بدعوى أن هذه الأراضي قد افتتحها المسلمون عنوة، و"أسقط منها الجبال والأنهار"[١٦]، وصار على نفس النهج بنو مرين، بعد وصولهم إلى الحكم، وفي "الظهير الذي كتبه السلطان أبوزيان المريني لابن الخطيب أيام مقامه بسلا شاهد بذلك"[١٧]، لكن الأثر الحقيقي لهذه الضريبة وما خلفته من تداعيات مجتمعية عميقة مرتبط بشكل كبير بوصول محمد الشيخ السعدي إلى الحكم؛ حيث ألزم سكان الجبال بدورهم بهذه الضريبة، واستصدر فتوى في هذا الشأن من العلماء، و"أعدم شيوخ القبائل البربرية الذين رفضوا تبني سياسته هذه"[١٨].

إن أي محاولة لفهم ردود الأفعال المجتمعية التي رافقت تعميم النائبة لا بد أن يسبقها فهم للواقع الجبائي الذي كان سائدا ليس فقط قبل التعميم بل قبل الدولة السعدية نفسها، لا بد أن نبرز في هذا الصدد أن الاختلاف بين نظام الخراج ونظام النائبة لا يتجلى إلا فيما يخص طرق الجبي والتنظيم، بمعنى أن السياسة الجبائية الخاصة بنظام النائبة ليست هي السياسة الجبائية الخاصة بالخراج، وهذا هو الاختلاف الحقيقي بين النظامين، وهو اختلاف لا يمس عمق وطبيعة كل منهما اللذين يبقيان متشابهان وعلى مستويات متعددة، وهو المعطى الذي يؤكده الكثير من الباحثين الذين اهتموا بشكل كبير بتاريخ الضرائب المغربية، ونذكر في هذا الإطار على سبيل المثال المفكر الفرنسي "ميشو بليير".[١٩]

بعد اكتساح القبائل العربية للأراضي السهلية بالمغرب منذ الفترة الموحدية، خلال القرن السادس الهجري الحادي عشر الميلادي؛[٢٠] واستئثارها بها دون القبائل الأمازيغية مقابل الخدمات العسكرية التي كانت تقدمها للدولة الموحدية. ما هو الوضع الضريبي الذي أصبحت عليه هذه الأراضي؟ على افتراض أن التحول الديمغرافي الذي حصل له نتائج مباشرة على السياسة الجبائية المتبعة، فالقبائل الأمازيغية التي كانت تؤدي الخراج على اعتبار أن المغرب قد فتح عنوة قد هاجرت إلى الجبال بعد زحف القبائل العربية على الأراضي السهلية، وهو ما نجده مدبجا بوضوح عند الافراني: "ومن العلماء من يقول أن السهل فتح عنوة والجبل صلحا، فإذا تقرر هذا وعلمت أن أهل هذا العصر قد بادوا واندثروا فيكون السهل كله إرثا لبيت المال تعين أن

يكون الخراج فيه على ما يرضي صاحب الأرض وهو السلطان، والجبل تتعذر معرفة ما كان الصلح عليه ولا سبيل إلى الوقوف عليه"[٢١]. وهكذا أضحى تطبيق نظام ضريبة الخراج غير شرعي استنادا للرأي الفقهي المعتمد في هذا الإطار، بل حتى السكان الجدد لهذه الأراضي لن يستسيغوا أداء هذه الضريبة في شكلها المتعارف عليه، لاعتبارات متعددة أهمها أن هؤلاء مسلمون وافدون من ديار الإسلام وغير معنيون بهذه الضريبة، مما يجعل "إمكانية الحصول على الخراج في ظل هذه الوضعية الجديدة أمرًا في غاية الاستحالة".[٢٢]

إن الاكتفاء في بداية قيام الدولة السعدية بالضرائب الشرعية والمعونات التطوعية، جعل موارد الدولة بعد توسيع الجبهات الجهادية غير كافية لسد المتطلبات العسكرية وحتى المدنية، فكان لا بد من وضع سياسة مالية جديدة من شأنها أن تضمن المزيد من الموارد للدولة الناشئة، لسد منافذ النفقات المتنوعة التي فتحت على مصراعيها، الأمر الذي يبرر لجوء محمد الشيخ إلى "وضع نظام النائبة بهدف تنسيق عملية الضرائب وأدائها".[٢٣] فبالإضافة إلى تأثيرات هذه الضريبة على المستوى الاجتماعي، وعدم مراعاتها للفوارق القبلية والسوسيومجالية، بحيث لا تضع كمعيار لجبيها موارد الفئة المعنية من خلال قيمة المحصول؛ فحساب قيمتها يؤدى حسب عدد الأفراد الذين يتكون منهم الكانون لا ما ينتجه هؤلاء، بمعنى أن القيمة لا تتغير سواء كان الإنتاج وفيرا أو ضئيلا وحتى منعدما. يذكر "حركات إبراهيم" في هذا الصدد أن هذه الضريبة بعد أن كانت بيضة عن كل كانون "انتقلت في عهد المهدي إلى صحفة من الشعير وعشرين مدا من القمح لكل نائبة، وصاع سمن وكبش لكل أربع نوائب (أي أربع دور أو أسر)"[٢٤]. واستمر الشأن على ما هو عليه في فترة ابنه عبد الله الغالب. الأمر الذي سيكون محل رفض من طرف القبائل -خاصة الجبلية منها- التي ستجد مرة أخرى في مؤسسة الزاوية الجهة المؤيدة لكل فعل مجتمعي رافض لهذه السياسة الجبائية؛ هذا التأييد من طرف الزاوية لم يكن محض تعاطف أو ارتباط مجتمعي عضوي، بل نجد أن الزاوية كانت هي المتضرر الأكبر من قرار تعميم ضريبة النائبة، فمحمد الشيخ "لم ينزه عنها شريفًا أو مشروفًا"[٢٥]، و"أرغم حتى أرباب الزوايا بأدائها"[٢٦].

من هنا يمكن أن نتتبع تفاصيل ردود أفعال مكونات المجتمع المغربي، ولن نبالغ إذا استنتجنا أن خلاصة الموقف المجتمعي يكمن بين جدران الزوايا وشيوخها والمنتسبين إليها، فالضرر الذي خلفته ضريبة النائبة كان مضاعفا لما تم تعميم فرضها لتشمل الزوايا. فالزاوية هي مؤسسة اجتماعية لها دورها الأكيد في امتصاص الأزمات، خاصة في سنوات القحط والمجاعة، ومساعدة أفراد المجتمع في تجاوزها سواء عبر الدعم المباشر، من خلال "إطعام الطعام للفقراء، والزوار وقارئي الأوراد والأذكار، في الأوقات القحطية كما في الأوقات العادية"[٢٧]، أو عبر أدوارها الأخلاقية المهدئة، والملطفة، بفعل الخطاب الشائع والدائم لدى الزوايا والطرق الصوفية بلزوم المريد لسلوك التقلل والصبر والتقشف. ونستحضر هذا الحضور الكثيف للزاوية وخطابها، في البنية الذهنية للمغاربة إبّان الفترة السعدية، لنستنتج بشكل قوي؛ أن موقف الزوايا الرافض لضريبة النائبة هو موقف مجتمعي بالأساس، وهوما يفسر ردود الأفعال العنيفة التي عبر عنها الأولياء ورجال الزوايا اتجاه سياسة تعميمها، مستندين في ذلك ومطمئنين إلى الحاضنة الشعبية الكبيرة المتأثرة بدورها شكلا وضمنا، بشمولية النائبة وعدم استثنائها لمؤسسة الزاوية، على اعتبار أن الضرر الذي لحق هذه الأخيرة سيمس فئات عريضة من المجتمع نظرًا للارتباط المعاشي لفئة عريضة من غير المنتسبين لها بها، خاصة عند فترات المجاعة.

إن ما قام به محمد الشيخ حين ألزم الصلحاء وشيوخ الزوايا بأداء النائبة "دون احترام أي واحد من المرابطين وأولادهم"،[٢٨] قد وضع نفسه في مواجهة المجتمع، اعتبارًا لما سلف ذكره من ارتباط وثيق لهذا المجتمع بالزاوية ورجالاتها، الأمر الذي سيأخذ أشكال حركات احتجاجية، وثورات شعبية، قادها الأولياء بداية داخل بعض الجهات بالمغرب، وتوسعت بعد ذلك لتشمل البوادي وتتأجج داخلها، ولم يستطع محمد الشيخ رغم ما أظهره من تشدد وعنف كبيرين في وضع حد لها، ليتسع نطاقها قبيل وبعيد وفاته مباشرة[٢٩].

حسب "عبد الله العروي"، فإنه كان من المحتم أن "تتصادم السلطتان السياسية والدينية"[٣٠]، فما كانت تتمتع به مؤسسة الزاوية –السلطة الدينية– من امتياز الإعفاء الضريبي، وما كانت "تتسلمه من محاصيل السكان؛ في شكل هدايا وزيارات بهدف الجهاد وفداء الأسرى"[٣١]، إضافة إلى السلطة الرمزية والمكانة الكبيرة في المخيال الجماعي المجتمعي، والتي قد تتقلص بفعل إجراء قد يساوي بينها وبين "العامة"، كالتسوية بينهما في الأداء الضريبي، جعل موقف الزاوية متشددا إلى حد بعيد في الرفض والمواجهة.

إن الفترة الزمنية التي حكم فيها محمد الشيخ كانت منعطفا حاسما في صيرورة تطور الدولة السعدية، الذي كانت الحاجة إلى مصادر مالية في عصره قد بلغت أوجَها لاستكمال عمليات البناء السياسي لهياكل الدولة الناشئة، وإنجاز الإصلاحات العسكرية والاقتصادية، بهدف مواكبة التطورات التي كانت تعرفها الدول المجاورة كالبرتغال وإسبانيا، وكذلك الدولة العثمانية الرابضة على الحدود الشرقية. هذه الإكراهات جعلت دولة محمد الشيخ تغير السياسة الجبائية الرسمية لتشمل الزوايا وشيوخها، وتحدث أصنافا متنوعة من الضرائب غير الشرعية؛ كالمؤونة والمكوس والنائبة، مما خلف استياء بالغ الأثر في أوساط أغلب الشرائح الاجتماعية، وعلى رأسهم الشيوخ والأولياء، الأمر الذي كانت نتيجته تحوّل التأييد والدعم الذي كان يحظى به سلاطين الدولة السعدية من طرف الزوايا إلى المنابزة والمواجهة. وبالنظر إلى مسار وسياق هذا التحوّل في العلاقة؛ وحتى مع انحيازنا لما ذهب إليه بعض ممّن تناول هذا الموضوع بالدراسة من أن محمد الشيخ كان هدفه الأساس من تعميم الضريبة أوسع من غرض الحصول على موارد مالية إضافية، بل يتجاوزه إلى تحقيق امتلاك ما كانت تستأثر به الزاوية وشيوخها، وهو السلطة الدينية الممهدة للمشروعية الاجتماعية، وهو الأمر الذي لن يتأتى إلا بانتزاعها منهم. فرغم صوابية هذا الطرح وأهميته، ورغم ما يمكن أن يقال من أن تعميم تحصيل الجبايات ليشمل الزوايا والمشايخ والفقهاء، هو قرار شجاع من "محمد الشيخ" كانت له نتائج إيجابية على بيت المال من جهة، ومن جهة أخرى هو محاولة "لتثبيت سلطة الدولة عبر سحب بساط مشروعية اجتماعية طالما استأثرت بها الزوايا"[٣٢]، فإن تعميم الضريبة كانت له نتائج عكسية غير مباشرة على مستوى تثبيت مشروعية الحكم السعدي نفسه، فالأمر من زاوية نظر تاريخية، كان له تأثير مزدوج على الأحداث فيما بعد، فإن كانت الزوايا قد تأثرت بهذا القرار بشكل كبير من خلال تضرر مواردهم الاقتصادية، فمشروعية الدولة السياسية أضحت تحت المحك بفعل ما كانت تتمتع به الزوايا من شعبية جارفة، كانت سببا في إعلان الخروج عن الطاعة "والحرمان الجزئي للدولة من إمكانية إعادة إنتاج شرعية وجودها على الصعيد الاجتماعي."[٣٣]

إن العنف الذي شاب الردود الاجتماعية بقيادة الزوايا الرمزية والميدانية تعقيبا على تعميم ضريبة النائبة، والذي كان شبه عام على مستوى مناطق نفوذها، قابله عنف مواز من طرف السلطة القائمة تشدد" محمد الشيخ" في نهجه من "تعذيب وتنكيل وصل أحيانا إلى حد السجن والقتل"[٣٤]، وهو ما يعطي الانطباع بأن الدولة السعدية في هذه الفترة قد اطمأنت إلى استتباب الأمر لها بعد تثبيت دعائم الدولة السياسية، واستغنائها الظاهر عن دعم مؤسسة الزاوية، وتطلع السلطان القوي إلى بناء الدولة في منأى عن مشروعية محسوبة ومفصلة على مقاس الشيوخ والأولياء، وعدم تركه المجال لهم كسلطة موازية لسلطة الدولة المركزية. محاولة الاستقلال هذه -إن صح التعبير - ستكون تيمتها تشبث شديد بمرتكز النسب الشريف وتخلٍّ تام عن مرتكز الجباية الشرعية.

نستخلص إذا؛ أن عهد السلطان "محمد الشيخ" كان مرحلة فارقة في الفترة السعدية، وكان عليه أن يحسم أمر مشروعية دولته، وعدم تركها مرتهنة للزاوية ورجالاتها، من خلال تعميم ضريبة النائبة، لتشملهم. وكان عليه في المقابل أن ينتظر ويستعد لردود أفعال هؤلاء وأتباعهم، وهو الأمر الذي حصل فعلاً، وكانت علامته البارزة ثورات، وحركات احتجاجية قادها الأولياء داخل بعض الجهات من المغرب، وتوسعت هذه المعارضة الصوفية لتتأجج بشكل أكبر داخل البوادي. وهو المعطى نفسه الذي يفسر ما أظهره "محمد الشيخ"

من تشدد وعنف كبيرين في مواجهة رجال الزوايا، رغم أن هذا العنف وهذا التشدد لم يكونا ليحدا بشكل كامل من مقاومتهم التي اتسع نطاقها حتى وفاته، وتولي ابنه "عبد الله الغالب".

ذهبت بعض الدراسات التي اهتمت بهذه القضية إلى اعتبار ما أبداه السلطان عبد الله الغالب من تراجع وإعادة النظر في سياسة والده اتجاه الزوايا هو نتيجة لتأكده من فشل نتائج هذه السياسة من جهة، وكذلك بعدما لاحظ أن "الأولياء هم أول من لبى نداء الجهاد عندما همت الجيوش التركية بقيادة باشا الجزائر "حسن بن خير الدين بربروسا" سنة ١٥٥٨م، بمهاجمة الأراضي المغربية في محاولة منها للسيطرة على مدينة فاس"[٣٥].

نرى أنه ورغم هذا المعطى التاريخي، فلا يمكن تفسير علاقات التقارب التي حصلت في فترة الغالب بالله مع الزوايا، بتنازلات جبائية من طرفه. ويمكن التأكيد بالمقابل على أن هذا التقارب كانت له دوافع مرحلية، قد تفسر بالجانب العقدي؛ الذي يجعل من الجهاد والذود عن البلاد مسألة تتنزه عن الخلافات عند أرباب الزوايا وأتباعهم، لكن من دون تنازلات من طرف "عبد الله الغالب"، الذي سار على نفس نهج أبيه فيما يخص تطبيق نظام النائبة"[٣٦]، وهوما يفسر "تجدد الجفاء والتوتر بينه وبين الزوايا فيما بعد، على إثر تخليه عن حجر بادس سنة ١٥٦٤م، وكذلك عدم الالتزام بما تعهد به لمسلمي غرناطة سنة ١٥٦٨م، من مساعدتهم في ثورتهم ضد الملك الإسباني فيليب الثاني"[٣٧].

لكن الأمر سيختلف نسبيًا أثناء وبعد معركة وادي المخازن، في عهد أحمد المنصور خاصة. حيث خف التصادم بين السلطة السعدية والزوايا، بل كان هذا الحدث التاريخي فرصة لإعادة التحالف بين الحركة الجزولية والسلطة السعدية، ويفسر عبد الله العروي هذا المعطى "باختفاء أصل التصادم أي مسألة الجباية ولو بصفة مؤقتة"[٣٨]، بحيث لم تعد الخزينة في بداية حكم المنصور –حسب التحليل الذي ذهب إليه عبد الله العروي- في حاجة ملحة لجمع الضرائب، فقد غنم المغاربة من العدة ما يكفي لتجهيز الجيش، كما امتلأت الخزينة بالأموال الطائلة التي افتدى بها الأسرى أنفسهم وكانوا في الأغلب من الأرستقراطية الغنية"[٣٩].

التصادم كان على عهد محمد الشيخ بين مؤسسة الزاوية والسلطة السعدية، والسلطان أحمد المنصور حاول معالجة القضية من هذا الجانب، نتفق مع "عبد الله العروي" عند حديثه عن اختفاء أصل التصادم بين الدولة وشيوخ الزوايا، بعد الإجراء الذي قام به المنصور بإعادة إعفاء الزوايا بالخصوص من أداء الضرائب، وليس ما حاول تعميمه من أن امتلاء خزينة الدولة بعد معركة وادي المخازن كان موجبا لرفع الضرائب بصفة عامة، فبالنظر إلى مصادر أخرى معاصرة لفترة المنصور، خاصة "ديوان قبائل سوس"، يبدو أن المنصور استمر في حملاته وحرَكاته على القبائل لإجبارها على دفع الضرائب، حيث يذكر الكاتب في خضمّ ختم مؤلفه أن "جميع ما مضى من هذا الديوان المبارك ليس فيه محرّر وتقضى منهم الجبايات، إلا الشرفاء ورجراجة والفيلاليين... واولاد سيدي يعقوب...واولاد سيدي مسعود بن براهيم فإنهم محرّرون من وظائف المخزن"[٤٠].

ألا يمكن أن نستنتج أن المنصور كان منذ البداية واعيا بأن أهم هدف عليه أن يشتغل عليه بدون مواربة هو استرجاع ما ضاع من مشروعية اجتماعية فقدها محمد الشيخ وهو يحاول كسبها عن طريق انتزاعها من شيوخ الزوايا؟

قام المنصور بإعفاء الشرفاء في منطقة سوس، وبعض الزوايا وشيوخها من أداء الضرائب، وفي المقابل اشتد في جمعها من عامة الشعب، حتى أنه كان يجرّد الحرَكات ويقوم عليها بنفسه منذ توليه الحكم، رغم أن بعض المصادر تذكر أنه كان قليل التنقل[٤١] ولم يسبق له أن جرّد حملة بعد توليه الحكم وترأسها إلى سوس خاصة، ومن هذه المصادر نذكر "مناهل الصفا" للفشتالي، و"الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى" للناصري، و"نزهة الحادي" للإفراني. في حين أن ديوان قبائل سوس يسجل صاحبه بوضوح أن المنصور قاد حملة إلى سوس وكان شاهدا عليها، وقد حاول "عمر أقا" الإحاطة بهذا التناقض عند تقديمه للتحقيق الذي قام به لديوان قبائل سوس[٤٢].

رابعًا: السياسة الجبائية والانهيار السريع للدولة بعد مرحلة أحمد المنصور

العديد من الأبحاث والدراسات الأكاديمية، التي تناولت فترة انهيار الدولة السعدية، وأسباب هذا الانهيار ودوافعه، أرجعت الأمر في المجمل إلى تنازع أبناء المنصور على الحكم بعد وفاة هذا الأخير، وسوء اختياره لولي عهده، والانقسامات التي حصلت حول أحقية مَن مِن أبنائه بالحكم. هذه حقائق تاريخية، يشهد الظاهر منها على ما استبطنته من أسباب عميقة.

ثمان وعشرون سنة من حكم المنصور، "عاشت فيها البلاد في أمن وأمان، اللهم إلا ما كان من بعض الثورات التي تم إخمادها".[٤٣] ثلاثة عقود من الاستقرار السياسي، والمكانة الدولية، ومقارعة القوى الإقليمية العظمى. استطاع أحمد المنصور منذ توليه الحكم، أن يتغلب فيها على الكثير من المشاكل الداخلية، بفرضه للقبضة الحديدية في الغالب، واتخاذ قرارات اجتماعية أحيانا، يروم من خلالها تزكية مشروعيته السياسية، من خلال محو تلك الصورة التي تكونت عن الدولة السعدية، في أذهان مكونات وأطياف المجتمع المغربي بوصفها فقط جهازا جابيا للضرائب، من خلال إلغاء ضريبة النائبة، ومحاولة إعادة العلاقة مع الزوايا إلى سابق عهدها بمحاولة التقرب من الأولياء، وشيوخ الزوايا المتنفذين داخل المجتمع، بالأعطيات والإنعامات المختلفة، كمنح ظهائر التوقير والاحترام، وإقطاع الأراضي، وزيارة قبور الأولياء.. الخ".[٤٤]

مرحلة حكم تاريخية نجح فيها المنصور في تثبيت أركان الدولة، وتقوية مؤسساتها؛ يصعب حقيقة فهم سرعة المآل الذي انتهت إليه مباشرة بعد وفاته، من صراع حول الحكم بين أبنائه، والاقتتال الذي نشب حول ولاية العهد. كما لا يمكن اختزال أسباب هذا التراجع فقط في الأسباب المباشرة ذات العلاقة بتوريث الحكم.

إن الانهيار السريع للاستقرار السياسي الذي كانت تنعم به الدولة السعدية، إبان فترة حكم أحمد المنصور مباشرة بعد وفاته، تجعلنا نطرح السؤال حول البنية السياسية للدولة السعدية، وعلاقتها بالمشروعية الاجتماعية في مجملها وشموليتها من جهة، ومن جهة أخرى نتساءل عن الأسباب الكامنة في تجاويف هذه العلاقة، التي جعلت من دولة كانت مهابة الجانب في الداخل والخارج، تتسرب إليها الأزمات السياسية بشكل متسلسل وسريع، ممهدة للسقوط الأكبر في ظرف وجيز.

ذكرنا سابقًا أن الجباية؛ شكلت إحدى المرتكزات الثلاث التي ساهمت في بناء المشروعية السياسية والاجتماعية للدولة السعدية، بالإضافة إلى النسب الشريف والجهاد. هذه الجباية؛ وعلى امتداد السيرورة التاريخية للدولة السعدية، ساهمت بشكل جلي في "تنميط حقل المشروعية السياسية بأنماط سياسية محددة، اختلفت طبيعتها باختلاف خصوصية كل مرحلة تاريخية على حدة"[٤٥]، فطيلة مدة فترة حكم السعديين، وعلى اختلاف السلاطين الذين تعاقبوا على هذا الحكم، نجد أن الضرائب بأشكالها المتنوعة، كانت حاضرة بشكل قوي في السياسة الرسمية للدولة، الأمر الذي كان له تأثير مباشر على علاقتها بالمجتمع في أدق تفاصيلها المنبثقة عن القهر الاجتماعي الذي طالما رافق تحصيل الجبايات، زيادة على نوعيتها وقيمتها، وهو الأمر الذي كان دائما من أهم الأسباب الحقيقية للثورات التي كانت بعمق اجتماعي محض حتى وإن كان ظاهرها غير ذلك، كثورة الناصر في فترة أحمد المنصور أو "الالتفاف حول المتصوفة ورجال الزوايا، الذين أصبحوا يشكلون زعامات جهوية مستقلة، تتنازع مجال السيادة مع الحكم السعدي"[٤٦].

إن تثبيت أحمد المنصور لحكمه، وتوطيده لدعائم سلطته، ساهم فيه؛ بشكل أو بآخر، ما توفر لديه من وسائل وآليات اشتغال حديثة، لم تعهدها القبائل المغربية الرافضة لسياسته؛ (نستحضر هنا بطبيعة الحال ما استجد على المستوى العسكري، والعتاد الحربي، من أسلحة نارية، و تنظيم الجيوش، على النمط الأوروبي أو العثماني)، وظروف مساعدة لم تتوفر لأسلافه، ورغم ما ذكرنا من كونه قام بإصلاحات على المستوى الجبائي أو الاجتماعي، فإنها كانت فقط لتجاوز مرحلة البداية، ليعود التباين والتضارب في وجهات النظر بين الدولة كجهاز جابي، والمجتمع كإطار للأداء الجبائي، فالثورات التي تم إخمادها في عهد المنصور، وتزعمها أرباب

الزوايا وشيوخها، كانت تشكل في حقيقة الأمر، صورة عما عانته القبائل من حيف جبائي، فعهد المنصور كما يؤكد المؤرخ المجهول؛ "كان عهدا فسدت في أيامه البوادي وربح أهل المدن والجيش"[٤٧].

حيف وقهر جبائي، صاحَبه إصرار سلطاني، على فرض سيطرته على كامل البلاد من خلال تحصيل الضرائب، سمته البارزة "اضطهاد الرعية"[٤٨]، "وابتزاز الأعوان والجند للرعايا"[٤٩].

من خلال استقراء الوقائع التاريخية المؤكدة في فترة احمد المنصور، نستنتج أن الأمن والاستقرار السياسي الذي رافق هذه الفترة لم يكن مبنيًا على أسس متينة، سواء من خلال القبول الشعبي له أو الالتفاف الاجتماعي حوله، بل كان استقرارًا ظرفيًا أملته قوة أحمد المنصور وفرضه للأمر الواقع؛ وهو الاستقرار الذي سينفرط عقده مباشرة بعد وفاته، بعد انتفاء أسباب القوة والوحدة وشمولية الحكم، التي كانت متوفرة في عهد المنصور.

الاضطراب السياسي الذي عرفه المغرب بعد وفاة أحمد المنصور، كانت سمته البارزة هو الاقتتال بين أبنائه حول خلافته، وكانت أسبابه الكامنة هو الإحساس المجتمعي القديم بالقهر والحيف والظلم الجبائي، حيث وجدت القبائل الفرصة المواتية للتنفيس عنه بالمبادرة إلى الاصطفاف إلى جانب أقرب مطالب بالحكم. وهكذا تعددت الولاءات بتعدد المطالبين بالسلطة.

وعلى رأس الثائرين نجد الزاوية الدلائية[٥٠]، التي بسطت حكمها على فاس ومكناس وأحوازها حتى تادلة، واستمر تملكهم لتلك المناطق، ما بقي من فترة حكم السعديين، إلى أن هزمهم السلطان العلوي المولى الرشيد سنة ١٠٧٩ه".[٥١] ثم حركة المجاهد العياشي،[٥٢] الذي تحول من والي منطقة على مدينة أزمور من طرف السلطان السعدي زيدان، إلى ثائر مجاهد بعد علمه بنية السلطان قتله، فاتجه إلى سلا واستقر بها مستأنفا جهاده ضد نصارى المعمورة، إلى أن تم الغدر به من طرف قبائل الخلط سنة ١٠٥١ه".[٥٣]

ثم ثورة الفقيه أبي محلي،[٥٤] الذي ثار ضد أبناء أحمد المنصور، واستولى على سجلماسة، ثم مراكش، بل دخل قصر الخلافة بعد فرار السلطان زيدان منه، إلا أن ثورته ستنتهي بالفشل بعد استنجاد زيدان بالفقيه أبي زكرياء يحيى بن عبد الله بن سعيد بن عبد المنعم الحاحي، الذي لبى دعوته وهزموا ابن أبي محلي سنة ١٠٢٣ه.[٥٥] ونذكر كذلك ثورة عرب معقل، أو الشبانات، الذين بايعوا لأبي بكر الشباني الحريزي، فدخل مراكش ودعا الناس إلى بيعته فبايعوه بها سنة ١٠٦٩ه، واستمر حكم الشبانات بمراكش إلى سنة ١٠٧٩ه[٥٦].

هذه الثورات وغيرها، المختلفة في دواعيها، والمتوزعة عبر التراب المغربي، على اختلاف المجال المنتمية إليه، بقدر ما كانت تعكس الضعف الذي وصل إليه حكم الأسرة السعدية بعد القوة والبطش، بقدر ما تطرح علامات استفهام عديدة حول دوافعها الحقيقية، التي لا يمكن حصرها فقط في التشتت الذي عرفه المغرب على مستوى الاستقرار في الحكم بعد وفاة المنصور، بل قد يكون هذا التشتت في حد ذاته نتيجة لسيرورة العلاقة بين الدولة والمجتمع طيلة مدة حكم السعديين، العلاقة ذاتها التي كانت تيمتها الأساسية هي الجبايات، منذ التباشير الأولى لظهور الدولة السعدية، وحتى الإرهاصات الأخيرة لزوال ملكهم، وتحولها من جباية شرعية اعتمدت كاستراتيجية ناجحة، في مجتمع يحن إلى الزمن الإسلامي المثالي، ضمنت للسعديين في بداية أمرهم التفافا قبليًا واسعًا، أسعفهم بشكل كبير في "اكتساب مشروعية اجتماعية على أوسع نطاق".[٥٧] إلى ضرائب متنوعة الأشكال والوظائف، مغلفة بسياسة جبائية مجحفة، مع ما يرافقها من ممارسات ظالمة للجباة وأعوان المخزن، كانت ذات نتائج غير مرضية بالنسبة لمختلف أطياف المجتمع المغربي. وهو ما سيبلور سخطا اجتماعيا، ظل ينمو ويتسع، حتى انفجر مباشرة وبدون تردد حين أتيحت له الفرصة التاريخية.

السخط الاجتماعي الذي طالما كان يعبر عن نفسه حتى إبان فترة أحمد المنصور، ويتم إخماده، والذي ظهر -كمثال- مع ثورة الناصر، الذي رغم أن هدفه الأساسي كان هو "الاستقلال عن السلطة المركزية"،[٥٨] بمعنى أن الطمع في الحكم هو محركه الأول، فإن حركته كانت بالنسبة للقبائل التي التفت حوله، فرصة ثمينة للتعبير عن ميلها إلى "الانفصال عن الإيالة الشريفة"، كرد فعل

منها على ما لحقها من "ظلم جبائي تنوعت أشكاله وتباينت طرقه"[٥٩].

يظهر إذن إلى أي مدى ساهمت سيرورة السياسة الجبائية في الفترة السعدية، في تأزيم الوضع السياسي، بعد وفاة أحمد المنصور، وكيف انتهى ذلك الكمون السلبي للقبائل الذي ظل راكدًا اضطراريًا، اعتبارا للقوة التي كانت لدى أحمد المنصور، وحل محله هيجانا جماعيا اتخذ أشكالاً متعددة، ساهم فيه أسلوب القوة والابتزاز الذي نهجه أبناء المنصور ومن خَلَفَهم من بعد، كاستراتيجية أساسية، للحصول على الموارد المالية قصد تمويل الحروب المفتوحة على عدة واجهات بعد فراغ بيت المال. الأمر الذي سيجسد بشكل بارز الأزمة العميقة التي تجاوزت المستويات الاقتصادية والاجتماعية، لتمس شرعية السلطة ذاتها.

خَاتِمَةٌ

إن التأثير الذي كان للجبايات المتنوعة على الحياة العامة في الفترة السعدية، منذ نشوء دولتهم إلى زوال ملكهم، وإن كانت الأبعاد الاقتصادية هي المنطلق والدافع الأول لفرضها؛ على اعتبار أن الضرائب بأشكالها وتنوعها، وتفاعل تأثيراتها مع السياسات العامة لدولة معينة، يصنف على الأغلب ضمن السياسات الاقتصادية. فإن المجالات التي شملتها تأثيراتها ونتائجها المباشرة وغير المباشرة، على امتداد عهد السعديين كانت أشمل وأعمق، لاسيما عندما مست مؤسسات ذات عمق متجذر في المجتمع، كالزاوية وتفرعاتها الاجتماعية.

يمكن أن نؤكد أن التداعيات المجتمعية التي خلفها الإجحاف الجبائي، كانت مركزة بشكل كبير على مستوى ردود أفعال الزوايا وأتباعهم، بمعنى آخر أن هذه الردود كانت تختزل مواقف المجتمع، سواء بالسلب أو بالإيجاب؛ فالزاوية كانت هي المحرك المجتمعي للفعل منذ بداية تشكل الدولة أولا؛ عبر الدعم الذي استفادت منه الأسرة السعدية، وخاصة على مستوى استمدادها للرصيد الأخلاقي من الإرث النبوي الذي كانت تحتكره هذه الأسرة من خلال النسب الشريف، والذي تم تصريفه عبر سياسات متماهية مع أبعاده الدينية، كالاكتفاء بالضرائب الشرعية؛ وثانيًا عندما تم تعميم ضريبة النائبة لتشمل الزاوية في عهد محمد الشيخ؛ فكانت مجمل الردود المجتمعية مصدرها الزاوية حتى وإن تلحفت بدثار الثورات السياسية، ثم ثالثًا؛ عند بداية انهيار الدولة عبر قيادة الزوايا على اختلافها وتنوعها، لمجمل الثورات الاجتماعية ضد الدولة المركزية المنهكة.

الإحالات المرجعية:

(١) العروي عبد الله، **مجمل تاريخ المغرب**، ج٣، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠١٨، ص. ٤٣٣. محمد حجي، جولات تاريخية، ج ٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٥، ص. ٥٥٩.

(٢) ملين محمد نبيل، **السلطان الشريف الجذور الدينية والسياسية للدولة المخزنية في المغرب**، ترجمة عبد الحق الزموري وعادل بن عبد الله، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس-السويسي، ٢٠١٣، ص، ١٣-١٤.

(٣) حركات إبراهيم، **المغرب عبر التاريخ**، ج٢، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٩٧٨، ص٢٠٣.

(٤) حركات، **المغرب عبر التاريخ**، ج٢، ص، ٢٠٣-٢٠٤.

(٥) العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ج٣، ص. ٤٣١.

(٦) قائد عربي من إقليم دكالة اتخذه البرتغاليون قائدًا عامًا للموالين لهم. انظر عنه وعن عملاء آخرين في نفس الفترة:
Torrés (Diégo de) : **Relation de l'origine et Succés des chérifs Paris 1636**, P.73-74.

(٧) كاربخال مارمول، **إفريقيا**، ترجمة محمد حجي، محمد زنيبر، محمد الأخضر، أحمد توفيق، أحمد بن جلون، دار نشر المعرفة، الرباط، ١٤٠٩/١٩٨٩م، ج٢، ص٨٣.

(٨) العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، ج٣، ص ١٨- ٢٢.

(٩) نفسه، ص ٣٥.

(١٠) الناصري، أبو العباس أحمد بن خالد، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ج٤، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٤١٨ه/١٩٩٧م، ص ١٦٥.

(١١) مزين محمد، **فاس وباديتها**، ج٢، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى ١٤٠٦/١٩٨٣، ص٢٠٩.

(١٢) الإدريسي لفقيه، "**الجباية والمشروعية السياسية للدولة: التجربة السعدية نموذجًا**"، https://www.aljabriabed.net/n44_06idrissi.htm (نسخة الكرتونية) (استرجعت بتاريخ ١٠ غشت ٢٠٢١).

(١٣) الوزان الحسن، **وصف إفريقيا**، ج١، ترجمة محمد حجي، محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، ص١١٩.

(١٤) كاربخال مارمول، **إفريقيا**، ج٣، ترجمة محمد حجي، محمد زنيبر، محمد الأخضر، أحمد توفيق، أحمد بن جلون، دار نشر المعرفة، الرباط، ١٤٠٩/١٩٨٩/م، ص٤٥٩.

(١٥) سورة التوبة الآية ٦٠

(١٦) حركات إبراهيم، **المغرب عبر التاريخ**، ص ٢٨٤.

(١٧) الناصري أحمد، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ص ٣٠.

(١٨) حركات ابراهيم، **المغرب عبر التاريخ**، ص ٢٨٤.

(19) Michaux Bellaire, L'impôt de la Naiba et la loi musulmane. Revue du Monde Musulman. JUILLET-AOUT N VII- VIII. 1910. P. 401.

(٢٠) محمد مزين، فاس وباديتها، ص. ٤٨٥.

(٢١) محمد الصغير الإفراني، **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، تصحيح هوداس، مكتبة الطالب الرباط، الطبعة الثانية، ١٨٨٨، ص٢٢١.

(22) Michaux Bellaire, L'organisation des finances au Maroc, Archives Marocaines. Vol. XI. 1907. P. 186.

(٢٣) حركات إبراهيم، **المغرب عبر التاريخ**، ص ٢٨٤.

(٢٤) نفسه.

(٢٥) الناصري أحمد، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ص. ٣١.

(٢٦) حركات إبراهيم، **المغرب عبر التاريخ**، ص ٢٨٤.

(٢٧) حبيدة محمد، **المغرب النباتي: الزراعة والأغدية قبل الاستعمار**، منشورات ملتقى الطرق، الدار البيضاء، ٢٠١٨، ص. ١٠١.

(٢٨) القادري عبد السلام الخياط، **التحفة القادرية في التعريف بشرفاء أهل وزان ورجال الشادلية عموما**، ج١، مخطوط خ، ع الرباط رقم ٢٣٢١ ط، ص ٤١٨.

(٢٩) الإدريسي، مرجع سابق.

(٣٠) العروي عبد الله، **مجمل تاريخ المغرب**، ص ٤٧٢.

(٣١) نفسه، ص. ٤٧١.

(٣٢) الإدريسي، مرجع سابق.

(٣٣) الإدريسي، مرجع سابق.

(٣٤) الشادلي عبد اللطيف، **التصوف والمجتمع: نماذج من القرن العاشر**، مطابع سلا، ١٩٨٩، ص ٢٧٧.

(٣٥) شحاتة حسن ابراهيم، **أطوار العلاقات المغربية العثمانية**، نشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨١، ص ٢٣٠.

(٣٦) اليفراني محمد الصغير، **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، ص. ٤٠.

(٣٧) الإدريسي، مرجع سابق.

(٣٨) العروي عبد الله، **مجمل تاريخ المغرب**، ص ٤٧٢.

(٣٩) نفسه.

(٤٠) الحساني إبراهيم بن علي، **ديوان قبائل سوس في عهد السلطان أحمد المنصور الذهبي**، تحقيق عمر أفا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، ١٩٨٩، ص. ٢٦.

(٤١) الإفراني محمد، نزهة الحادي بأخبار ملوك الحادي، ص. ١٢٠.

(٤٢) الحساني إبراهيم بن علي، ديوان قبائل سوس في عهد السلطان أحمد المنصور الذهبي، ص. ٣-٤-٥.

(٤٣) بنكرعي حليمة، **دليل تاريخ المغرب من الفتح الإسلامي إلى عهد السلطان العلوي المولى الحسن الأول، (٦٢/١٣١١هـ/ ٦٨١/١٨٩٤م)**، مكتبة دار السلام، ٢٠١٠، الرباط، الطبعة الأولى، ص. ٥٠.

(٤٤) الإدريسي، مرجع سابق.

(٤٥) نفسه.

(٤٦) ضريف محمد، **تاريخ الفكر السياسي بالمغرب، مشروع قراءة تأسيسية**، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٨٨، ص. ١٣٢.

(٤٧) المؤلف المجهول، **تاريخ الدولة السعدية التكمادرتية**، تحقيق عبد الرحيم بنحادة، دار تنمل للطباعة والنشر، مراكش، الطبعة الأولى، ١٩٩٤، ص. ٦٣.

(٤٨) اليفراني محمد، **نزهة الحادي**، ص. ١٥٨.

(٤٩) المجهول، مصدر سابق، ص. ٦٣.

(٥٠) برابرة من مجاط، وبطن من صنهاجة، اتخذوا زاوية قدها الناس، شاع أمرها أكثر في عهد عبد الله محمد الملقب بالحاج، تخرج منها علماء أجلاء منهم الشيخ اليوسي. عن بنكرعي حليمة، **دليل تاريخ المغرب**، ص. ٥٢.

(٥١) بنكرعي، **دليل تاريخ المغرب**، ص. ٥٢.

(٥٢) أبو عبد الله محمد بن أحمد المالكي الزياني المعروف بالعياشي، ينسب إلى قبيلة بني مالك بن زغبة الهلاليين، كان مقيما بمدينة سلا، ارتحل إلى مدينة أزمور وذاع صيته هناك كمجاهد، عن بنكرعي حليمة، **دليل تاريخ المغرب**، ص. ٥٣.

(٥٣) بنكرعي، مرجع سابق، ص. ٥٣.

(٥٤) أبو عباس أحمد المعروف بأبي محلي، ولد بسجلماسة سنة ٩٦٧هـ، أسرته كانت تتعاطى القضاء وتملك زاوية، تعرف بزاوية القاضي، انتحل طريق التصوف، فكثر أتباعه، أمر بالجهاد والثورة ضد أبناء السلطان أحمد المنصور، وأفتى بوجوب محاربتهم. عن بنكرعي حليمة، **دليل تاريخ المغرب**، ص. ٥١.

(٥٥) بنكرعي، مرجع سابق، ص. ٥١.

(٥٦) نفسه، ص. ٥١.

(٥٧) الإدريسي، مرجع سابق.

(٥٨) الفشتالي، أبي فارس عبد العزيز، **مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا**، تحقيق عبد الكريم كريم، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، الرباط، ص. ١٧١.

(٥٩) المؤلف المجهول، **تاريخ الدولة السعدية**، ص. ٦٣.